وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٤١ لسنة ٢٠٠١ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد
وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ٢٠٠١/٤/١ باعتماد الحساب الختامى للعام المالى ٢٠٠٠ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠١/٩/٢٣ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٠ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ٦٠١١٤١,٩٢ جنيه (ستمائة وواحد ألف ومائة وواحد وأربعون جنيهًا واثنان وتسعون قرشًا لاغير) .

وجملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٨٤٥٥٢٤,٦٥ جنيه (ثمانمائة وخمسة وأربعون ألفًا وخمسمائة وأربعة وعشرون جنيهًا وخمسة وستون قرشًا) .

وبلغت زيادة المصروفات عن الإيرادات مبلغ ٢٤٤٣٨٢,٧٣ جنيه (مائتان وأربعة وأربعون ألفًا وثلاثمائة واثنان وثمانون جنيهًا وثلاثة وسبعون قرشًا) تم خصمها من الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٠/١٢/٣١ مبلغ ٦٠٨٥٦٥٣,١٧ جنيه (ستة ملايين وخمسة وثمانون ألفًا وستمائة وثلاثة وخمسون جنيهًا وسبعة عشر قرشًا) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠١/٩/٢٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية
لواء/ على الحوام